الصدر يعلن رغبته في تشكيل حكومة أغلبية سياسية في العراق

لا يزال مقتدى الصدر من منزله القديم في الحنانة بمدينة النجف (160 كم جنوب بغداد) قادراً على التحكم بالمسار السياسي في بلاده إن كان بين من يفترض أنهم شركاء في البيت الشيعي وبين من كان يفترض أنهم خصوم سياسيون بدرجة شركاء في الفضاء الوطني، لكن نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في العاشر من الشهر الماضي تحولت إلى مشكلة بحد ذاتها بسبب التغير الحاد في الحجوم بين رابحين وخاسرين. الرابحون ينتظرون ما يمكن أن تسفر عنه عملية العد والفرز اليدوي، بينما الخاسرون يصعدون من مواقفهم باستخدام لغة الشارع عن طريق الاحتجاجات المستمرة منذ نحو أسبوعين. آخر ما طرحه الصدر رغبته في تشكيل حكومة أغلبية سياسية. الصدر وفي بيان له شدد على ضرورة أن يكون في البرلمان القادم «جهتان، جهة موالاة وهي التي تشكل الحكومة وتأخذ على عاتقها الإصلاحات بمستوياتها كافة»، أما الجهة الثانية، وفقاً للصدر، فهي معارضة «ويكون توافقهم استشارة ملزمة للأولى من دون تهميش»، مشيراً إلى أن كل ذلك يكون «ضمن أسس الديمقراطية». لا يزال مقتدى الصدر من منزله القديم في الحنانة بمدينة النجف (160 كم جنوب بغداد) قادراً على التحكم بالمسار السياسي في بلاده إن كان بين من يفترض أنهم شركاء في البيت الشيعي وبين من كان يفترض أنهم خصوم سياسيون بدرجة شركاء في الفضاء الوطني.

الميليشيا قتلت 40 مدنياً بصاروخين استهدفا مركزاً سلفياً ومسجداً

تصاعد جرائم الانقلابيين في مأرب ودعوات لتدخل دولي

قتلى جراء القصف الحوثي

أثار استمرار جرائم الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران في مأرب وغيرها من المحافظات اليمنية غضباً واسعاً في الأوساط الحقوقية والحكومية، بالتزامن مع دعوات لتدخل أممي ودولي لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية وذلك غداة قيام الجماعة باستهداف مركز سلفي ومسجد جنوب مديرية الجوبة ما أوقع نحو 40 قتيلاً بينهم نساء وأطفال.

وبحسب مصادر يمنية حقوقية وبيانات حكومية، أقدمت الميليشيات على قصف المركز السلفي الذي يديره الشيخ يحيى الحجوري في منطقة العمود بما في ذلك سكن الطلبة والمسجد بصاروخين باليستيين، ما أدى إلى سقوط هذا العدد من الضحايا.

وفي الوقت الذي تسعى الميليشيات إلى اقتحام المناطق المتبقية في مديرية الجوبة غرب محافظة مأرب عبر هجمات مكثفة وقصف صاروخي وبالطائرات المسيرة، تسبب ذلك في إجبار آلاف المدنيين على الهروب باتجاه مدينة مأرب في ظل ظروف إنسانية بالغة التعقيد.

في السياق نفسه، ذكرت المصادر الرسمية أن وزير الخارجية وشؤون المغتربين أحمد عوض بن مبارك بحث في اتصال هاتفي مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة لدى اليمن ديفيد غريسلي، الوضع الإنساني للنازحين والمهجرين في مديريات محافظة مأرب جراء استمرار العدوان الحوثي والاستهداف الهمجي للسكان والقرى والمناطق الآمنة بالصواريخ الباليستية والمسيرات.

ودعا بن مبارك الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة لاستمرار قيامها بدورها الإنساني المقدر من قبل الحكومة اليمنية، بعيداً عن تدخلات وضغوطات ميليشيات الحوثي وعدم السماح لتلك الميليشيات باستخدامها للتغطية على جرائمها ضد الإنسانية، كما طالب برفع مستوى التدخلات الإنسانية لمواجهة الفجوة في المساعدات الإغاثية نتيجة ارتفاع أعداد النازحين، حيث بلغ عددهم خلال الشهرين الماضيين فقط أكثر من 50 ألف نازح في مديريات جنوب مأرب.

من جهتها قالت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بمحافظة مأرب (حكومية) إن أكثر من ثمانية آلاف أسرة نزحت من مديريات مأرب الجنوبية جراء تصاعد القتال منذ مطلع سبتمبر الماضي.

وفيما لم تتوقف الهجمات الحوثية العدائية على الآمنين في عزلهم وقراهم ومناطقهم الآهلة بالسكان، أوضحت الوحدة في بيان أن تلك الهجمات دفعت ما يزيد على 54.502 نازحاً ومهجراً قسرياً، يمثلون 8.088 أسرة، إلى ترك مناطقهم جراء استهداف التجمعات السكانية بالصواريخ الباليستية والقذائف في أطراف مديرية الجوبة التي ما زالت تشهد تصعيداً متواصلاً».

وبحسب البيان فقد نزحت 8 آلاف و88 أسرة من مديريات رحبة والجوبة والعبدية وحريب، وانتقلت إلى مناطق آمنة في مركز المحافظة ومديرية الوادي بمحافظة مأرب نفسها، في ظل تردٍّ للأوضاع الإنسانية وبطء شركاء العمل الإنساني، واتساع فجوة الاحتياجات الإنسانية في كافة المجالات الأساسية.

ودعت الوحدة التنفيذية الحكومة والمجتمع الدولي والوكالات الأممية والمنظمات إلى تحمل مسؤوليتهم الإنسانية في حماية المدنيين والنازحين والاستجابة العاجلة والطارئة لاحتياجاتهم الضرورية والمنقذة للحياة في كافة المجالات الإنسانية.

ومع هذا التصعيد الحوثي في استهداف المدنيين وتصعيد القتال في جنوب مأرب، نددت 20 منظمة مجتمع مدني، بالانتهاكات التي ترتكبها الجماعة بمديرية الجوبة، وما يقابلها من صمت دولي.

وأكدت المنظمات في بيان مشترك، أن استهداف الميليشيا الحوثية لمنازل المواطنين ومسجد قرية الجرشة بالقصف المدفعي والصاروخي المتعمد نتج عنه أضرار بالمدنيين خصوصاً الأطفال، وكذلك بالممتلكات العامة والخاصة.

كما نددت بقصف قرية العمود بذات المديرية واستهداف منزل الشيخ القبلي عبد اللطيف نمران القبلي، والذي راح ضحيته وفق الإحصائية المؤكدة ستة قتلى وأربعة عشر مصاباً جميعهم من المدنيين.

وأشارت المنظمات إلى أن هذه الأفعال مدانة ومجرمة بنصوص القانون الدولي الإنساني؛ كونها جرائم حرب تستوجب من الأمم المتحدة بخبرائها ومنظماتها وأجهزتها المعنية بحماية حقوق الإنسان، ما هو أكثر من الإدانة والشجب.

وشددت على أن هذه الأفعال تستدعي الانتقال إلى ما هو أكثر ضماناً وتأميناً للأبرياء ومؤدياً إلى كبح جماح الجهة المسئولة عن هذه الاعتداءات والمتمثلة بجماعة الحوثي المسلحة.

وعبرت منظمات المجتمع المدني، عن أسفها للصمت الحقوقي الدولي أمام مسلسل الانتهاكات الذي تتصاعد أحداثه المأساوية بشكل مخيف يوماً بعد يوم، كما طالبت شركاء العمل الحقوقي والإنساني الدولي والإقليمي بالالتفات لما يحدث في المحافظة المكتظة بالمدنيين والنازحين، للقيام بالواجب الأخلاقي والإنساني في حماية المدنيين والنازحين من الهجمات العدائية التي تستهدف حياتهم بشكل يومي.

تونس: حقوقيون يطالبون سعيّد بوقف خطابات «تخوين المعارضين»

دعا حقوقيون الرئيس التونسي قيس سعيد إلى «الكف نهائياً عن خطابات التخوين والتشهير والعنف والسخرية من معارضيه»، معتبرين أنها «لا تزيد الأوضاع إلا احتقاناً وتقسيماً وتفرقة، وبثاً للبغضاء والكراهية». كما طالبته بالتوقف عن «توظيف مؤسسات الدولة والضّغط عليها، وتهديد القائمين عليها، خصوصاً السلطة القضائية».

وأهابت هذه الشخصيات الحقوقية بالمجلس الأعلى للقضاء والقضاة وهياكلهم المهنية بـ«التمسك باستقلاليتهم وتحكيم علوية القانون، واحترام قرينة البراءة، وعدم الخضوع لأي ضغوطات سياسية وأي تهديدات أو ابتزاز، من شأنها أن تعيد مؤسسة القضاء إلى مربع الأوامر والتعليمات»، على حد تعبيرها.

في السياق ذاته، عبرت هذه الشخصيات الحقوقية عن تضامنها مع سمير الطيب، وزير الفلاحة الأسبق والرئيس السابق لحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي (يساري)، بعد إيداعه السجن بتهمة إبرام صفقة بين وزارة الفلاحة وشركة خاصة سنة 2014. وأوضحت أن إيقاف الطيب «جاء في مناخ عام يتسم بالتحريض والكراهية»، وقالت إنه تعرض لحملة تشويه ومغالطات، وتشفّ عبر منصات التواصل الاجتماعي، منددة فيّ بيان، باقتحام منزله وسرقة محتوياته في ممارسات يجرّمها القانون.

وضمت قائمة الشخصيات الحقوقية جمال مسلم، رئيس «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، ومسعود الرمضاني ممثل «اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان» في تونس، وخميّس الشماري، سفير تونس السابق لدى اليونسكو، ومنذر الشّارني، محامي وكاتب عام «المنظّمة التّونسية لمناهضة التعذيب»، إضافة إلى مالك كفيف، عضو «الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر»، وكمال الجندوبي الوزير الأسبق والرئيس الشرفي لـ«الشبكة الأورو – متوسطية للحقوق».

الحراك في تونس

من جهة ثانية، قال زهير المغزاوي، رئيس حزب حركة الشعب، الداعمة للمسار التصحيحي في تونس، إن حزبه يدعو إلى «إطلاق حوار وطني يشارك فيه الشباب والأحزاب السياسية التقدمية، والمنظمات الوطنية، دون إقصاء لأحد»، مطالباً بتحديد سقف زمني للمرحلة الاستثنائية.

وأكد المغزاوي في اجتماع مع أنصار حزبه في ولاية (محافظة) جندوبة (شمال غربي)، أن الأمر الرئاسي، المتعلق بتنظيم حوار وطني، «لم يصدر بعد، وما زالت بعض الجوانب المتعلقة به غامضة، باستثناء أنه سيكون حواراً مع الشعب وللشعب، خصوصاً الشباب».

وأوضح المصدر ذاته أن حركة الشعب «يهمها أن تبين لرئيس الجمهورية أن الانتقال من مرحلة الفساد السياسي إلى الديمقراطية السليمة لا يستطيع الرئيس إنجازه لوحده، أو بصفة منفردة، بل يتطلب ذلك توسيع المشاورات مع الذين تتقاطع رؤاهم حول مصلحة تونس»، على حد تعبيره.

ودعا المغزاوي في هذا السياق إلى تعديل النظام السياسي والقانون الانتخابي على قاعدة الحوار والتشاور، بالتزامن مع إصلاح النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي فاقم البطالة والفقر، وأطال الارتهان للخارج، حسب قوله.

ولتجاوز حالة الضبابية السياسية في تونس، باتت جل الأحزاب السياسية، سواء الداعمة لرئيس الجمهورية في التدابير الاستثنائية التي اتخذها، أو الرافضة لقراراته، تمارس ضغوطاً متزايدة على مؤسسة الرئاسة من أجل ضمان مشاركتها في جلسات الحوار الوطني، المزمع تنظيمه قريباً. فيما تسعى المنظمات الحقوقية والاجتماعية إلى إنهاء حالة الغموض، بالدعوة إلى إشراك كل مكونات المشهد السياسي التونسي في هذه الجلسات، وألا تقتصر على أطراف سياسية بعينها.

مؤتمرات هامة لحركة فتح خلال الشهور المقبلة في ظل تطورات الحراك السياسي

عزت حامد

قال عدد من كبار المسؤولين في حركة فتح الفلسطينية أنهم يستعدون حاليا لعقد عدد من المؤتمرات السياسية لقيادة الحركة ، وهي المؤتمرات التي سيتخللها بعض من المؤتمرات الدقيقة والهامة على راسها مؤتمر المجلس السياسي الرئاسي للحركة في يناير المقبل والمؤتمر العام الثامن للحركة في شهر مارس المقبل.

وبات من الواضح أن هذه المؤتمرات تشهد على الوحدة والقوة في حركة فتح، وتشير مصادر مسؤولة بالحركة في ذروة هذا التحدي عدم وجود ما يمكن وصفه بالمصالحة مع حركة فتح الأن ، الأمر الذي يزيد من دقة التطورات السياسية العاصفة بالمشهد السياسي الفلسطيني في الوقت الحاضر.

اللافت للانتباه أن الكثير من القيادات الفلسطينية ووسائل الاعلام تتحدث منذ فترة عن الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالمؤسسات الفلسطينية ، حيث يشعر الجمهور الفلسطيني في غزة بالقلق من ارتفاع الأسعار في الأسواق ، غير أنه وفي ذات الوقت تم الإعلان هذا الأسبوع عن موافقة السلطة الفلسطينية على مشاريع تطوير في مدينة بيت لحم والتي تبلغ قيمتها أكثر من 80 مليون دولار.

إضافة إلى ذلك ، هناك محادثات مع الاتحاد الأوروبي حول جوهرها الدعم المالي لاقتصاد السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وفي قضية اقتصادية أخرى أعلن الوزير في وزارة المالية الإسرائيلية، حمد عمار ، أن ديون الكهرباء المترتبة على السلطة الفلسطينية ستخصم من أموال المقاصة المحصلة للفلسطينيين.

وتبلغ مديونية الكهرباء على السلطة حسب صحيفة إسرائيل بمبلغ 400 مليون شيكل لشركة الكهرباء الإسرائيلية سوف يتم خصمها من أموال المقاصة . كما أشار عمار الى انه اصدر تعليمات لمصلحة الضرائب للتنسيق مع السلطة الفلسطينية لوضع مخطط لجدولة الديون من الاموال الضريبية المحولة اليها".مشيرا إلى أن السلطات الإسرائيلية لن تستطيع شطب الديون لشركة الكهرباء.

من ناحية أخرى قال تجار فلسطينيون من الضفة الغربية إنهم لن يرفعوا أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية على عكس ما يحدث في الأمن العام ، كما التقى التجار بوزير المالية الفلسطيني المتعاون مع محمود عباس لتجنب ارتفاع الأسعار.

من ناحيى أخرى قالت تقارير صحفية صهيونية أن وزير الجيش الصهيوني بني غانتس أوصى بدخول 3000 فلسطيني من الضفة الغربية من عمال التكنولوجيا الفائقة إلى الصناعة في إسرائيل ، وتم تقديم الاقتراح أخيرا للمصادقة عليه من قبل وزارة الاقتصاد. وقالت مصادر إعلامية صهيونية أن الهدف من هذه الخطوة هو خلق فرص عمل للفلسطينيين في الضفة الغربية ، بينما تعاني السلطة الفلسطينية من مشاكل اقتصادية حادة ، ومن ناحية أخرى لتلبية الطلب على القوى العاملة من شركات الهايتك الصهيونية.

الخوف لا يزال طاغياً في ليبيا بعد عام على وقف النار

رغم مرور عام على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في ليبيا بين طرفي الصراع، فإن قطاعاً كبيراً من السياسيين والمواطنين لا يزال يعيش حالة من الخوف والترقب؛ مخافة اندلاعها من جديد.

واحتفى المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيش، وسفير الولايات المتحدة ومبعوثها الخاص لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، بمرور عام على الاتفاق، الذي وقّعه أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» بجنيف في 24 من أكتوبر عام 2020، ونوّها بما ترتب على الاتفاق من بدء مفاوضات المسار السياسي، والتوافق على وضع خريطة طريق تنتهي بإجراء الانتخابات العامة قبل نهاية العام الحالي، لكن رغم ذلك يرى سياسيون وبرلمانيون أن كثيراً من النقاط المتعلقة بما بعد الاتفاق «لا تزال دون حل». وقال عضو مجلس النواب الليبي، علي التكبالي، إنه «لم يتم الاقتراب من معالجة النقاط الخلافية الجوهرية المُشكلة للأزمة الليبية»، ورأى أنه على الرغم من انتخاب حكومة «وحدة وطنية»، فإنها «لم تملك أي قوة خاصة بها لفرض سلطتها على الأرض في مواجهة الميليشيات المسلحة بالغرب الليبي، وعلاوة على عدم قدرتها على توحيد المؤسسات وخاصة العسكرية».

وذهب التكبالي في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إلى أن تركيا «لا تزال ترسل شحنات الأسلحة إلى قاعدة الوطية الجوية، وتدرّب عناصر من الميلشيات وغيرهم في كلياتها ومعاهدها العسكرية»، مؤكداً أن «الخلافات السياسية لا تزال عميقة جداً بين شركاء الوطن، وهناك جزء منها آيديولوجي وعقائدي. فـ(الإخوان) لم ولن يقبلوا بوجود قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر في المشهد السياسي، وعلى الجانب الآخر يتخوف الجميع من وجود ومشاركة الإخوان وحلفائهم بأي عملية سياسية؛ كونهم لا يؤمنون لا بالدولة ولا بالديمقراطية ولا بتداول السلطة». ويرى التكبالي، أن السيناريوهات المستقبلة «ستظل ضبابية كالمشهد الراهن»، لافتاً إلى أن «الجيش الوطني يدرك ضخامة وحداثة الترسانة التسليحية، التي نقلتها تركيا للميلشيات بالغرب الليبي»، وقال بهذا الخصوص «لو أجريت الانتخابات فستكون الأسوأ في تاريخنا؛ لأن شريحة كبيرة من الشباب لم تدرك شيئاً عن قيمة الدولة وسيادة القانون كونها تربت على قوة السلاح فقط، وبالتالي لا يتوقع منه الإيمان بالانتخابات والقبول بنتائجها».

وحذر التكبالي من أن «الإخوان قد يكونون هم الرابحون فقط في هذه الانتخابات»، التي توقع أن يشاركوا فيها «بشخصيات مستترة». أما عضو المجلس الأعلى للدولة، سعد بن شرادة، فيرى أن اتفاق جنيف «وُلد هشاً، ما جعل الليبيين يعيشون في حالة من الترقب الحذر والتخوف من العودة للحرب». معتبراً أن هذا الاتفاق «أوجد توحيداً شكلياً فقط للمؤسسات، دون العمل بشكل حقيقي على الانتهاء من انقسامها؛ إذ إن خلافات الأفرقاء وفقدان الثقة بينهم تغلبت على أي بنود تم إدراجها بهذا الاتفاق؛ وهو ما عرقل مسار المفاوضات، التي انطلقت في أعقاب توقيعه»، مدللاً على ذلك بالخلافات المحتدمة حول القانونين المنظمين للعملية الانتخابية. وزاد بن شرادة موضحاً «إصرار مجلس النواب على الانفراد بإقرار هذين القانونين، بعيداً عن التشاور مع مجلس الدولة، شكّل اختراقاً كبيراً سيتم استغلاله من قبل معرقلي العملية الانتخابية، كما أنه سيكون أحد الأبواب الواسعة للاعتراض ورفض نتائج الانتخابات مقدماً».